الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
28 February 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غواتيمالا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-59672 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣١: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

١ - **الرئيسة:** قالت في معرض التذكير بأن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية كان قد أطلع اللجنة على الحالة المالية الراهنة للمنظمة في جلسته السادسة، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أن بيانها أُصدر حينئذ في شكل تقرير للأمين العام (A/65/519).

٢ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): قال إنه ينبغي إضافة كازاخستان والسويد إلى الدول الأعضاء المذكورة في الفقرة ٢٦ من التقرير والتي سددت اشتراكاتها المقررة كاملة.

٣ - **السيد الشهري** (اليمن): قال، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أنه في حين أن المجموعة ترحب بانخفاض ديون المنظمة للدول الأعضاء، إنها تشعر بالقلق إزاء الزيادة الهائلة في الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام. وإقراراً من المجموعة بأن العديد من الدول، ولا سيما الدول النامية، تعاني من آثار الأزمة المالية العالمية، قال إنها تؤكد أن معظم المبالغ المتأخرة الدفع ليس فقط لميزانية حفظ السلام، ولكن أيضا للميزانية العادية وميزانيتي المحكمتين، مدينةٌ بها مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة، وعلى وجه الخصوص من إحداها. وعلاوة على ذلك، فإن عددا من الدول التي عليها متأخرات لميزانية حفظ السلام هي دول أعضاء دائمة في مجلس الأمن لها مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين.

٤ - ودفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط من الواجبات التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وعدم الوفاء بهذا الواجب يقوض الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة العامة لجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة، ويعرض للخطر وفاءها بولاياتها. لذا يجب على جميع الدول التي في وضع يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية أن تفعل ذلك على الفور. وقال إن المجموعة ترفض كافة التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد والمتعارضة مع القانون الدولي والتي تعرقل أو تعيق قيام أعضائها بتسديد دفعات لميزانية المنظمة.

٥ - ومع أن المجموعة سرّها الانخفاض المحتمل في ديون المنظمة تجاه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان أن تسدَّد لهذه البلدان مستحقاتها على سبيل الأولوية كاملة وفي الوقت المحدد. ومعظمها من البلدان النامية، وليست قادرة على تحمل التزاماتها من حيث توفير القوات وصيانة المعدات المملوكة للوحدات دون أن تتلقى أية مساعدة لفترات طويلة. وينبغي الاعتراف بتضحية والتزام العديد من مواطنيها الذين يعملون في هذا المجال.

٦ - **السيد دي بريتر** (بلجيكا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه وهي أيسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إنه لا تزال تقع على عاتق كل دولة عضو مسؤولية تسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدفع نسبة ٤٠ في المائة تقريباً من جميع الاشتراكات المقررة، لذلك شدد على أهمية ضمان استخدام موارد المنظمة بفعالية وكفاءة وشفافية وإيجاد طريقة أكثر توازنا لتقاسم المسؤوليات عن ميزانيتها. وليس بوسع المنظمة أن تنجز مهامها المتزايدة والتي لا تفتأ تزداد صعوبة إلا إذا أوفت جميع الدول الأعضاء بمسؤولياتها المالية تجاهها.

وقال إن إنشاء بوابة إلكترونية لتتبع حالة الاشتراكات خطوةٌ إيجابية.

٧ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يرحب بتحسن الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين، والتقدم المحرز في إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر. وبالرغم من أنه كان بالإمكان التنبؤ بتوقيت دفع الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ومستواها، خصوصا بعد اعتماد جدول جديد للأنصبة المقررة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فإن استخدام الأموال المتبقية في حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة لتمويل بعثات حفظ السلام العاملة حل لهذه المشكلة لا يمكن إدامته. وينبغي أن تعاد الأموال المتبقية في حسابات البعثات المغلقة إلى الدول الأعضاء، على النحو المطلوب في النظام المالي والقواعد المالية للمنظمة. وبما أن عمليات حفظ السلام تعتمد بشكل كبير على الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، فينبغي أن تسدد لها نفقاتها كاملة وعلى الفور. واعترافاً بأوجه القصور في النظام الحالي لتمويل عمليات حفظ السلام، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمناقشة التحسينات الممكنة، ولا سيما من أجل تجنب نقص في الأموال في كل من البعثات.

٨ - **السيد إراثورّيث** (شيلي): قال، متحدثاً باسم مجموعة ريو، إن المجموعة تعتقد أن التأخر في دفع الاشتراكات يهدد بالإضرار بقدرة المنظمة على الوفاء بولايتها وعلى العمل بفعالية وكفاءة. لذا يجب على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد، وخصوصا عندما تكون ديونها ضخمة، كما كان الحال مرارا وتكرارا بالنسبة لدولة عضو معينة.

٩ - وفي حين أن بعض أعضاء المجموعة استطاعوا، بفضل تضحياتهم، تسديد اشتراكاتهم في الوقت المحدد، أخّر آخرون مدفوعاتهم لا لسبب سوى مشاكل في ميزانياتهم المحلية والاحتياجات الاجتماعية الملحة، بما في ذلك التخفيف من حدة الفقر والتصدي لحالات الطوارئ الإنسانية المتكررة. وإذ ترحب المجموعة بالانخفاض الحاصل في المتأخرات المستحقة لميزانيتي المحكمتين الدوليتين وتشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي للمخطط العام لتجديد مباني المقر، فإنها تشدد على الحاجة إلى ضمان تسديد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأخيرا، قال إن المجموعة ترفض جميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد والمتعارضة مع القانون الدولي والتي من شأنها أن تعرقل أو تعيق تسديد أعضائها ما عليهم من مدفوعات.

١٠ - **السيد أوبراين** (أستراليا): قال، متحدثاً أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، إن الوفود الثلاثة ترحب بإنشاء مركز الموقع الشبكي الخاص بالاشتراكات وأعرب عن أمله أن يستمر تحسينه، بالتشاور مع الدول الأعضاء.

١١ - وأوضح أنه لا ينبغي أن يؤدي الوضع النقدي للمنظمة المتين نسبياً إلى التراخي من حيث الانضباط المالي، أو تجاهل الحاجة إلى ضمان الاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة، أو عدم التقيد بالالتزام المستمد من الميثاق والقاضي بدفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. وبينما يمكن تفسير الزيادة في الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام في عام ٢٠١٠ في جزء منه بارتفاع مستوى تلك الأنصبة، فإن مشكلة المتأخرات في ميزانية حفظ السلام مشكلة مستحكِمة، لذلك فهي مسألة مثيرة للقلق.

١٢ - ومع أن التحديات المالية الحالية والظروف المحلية تمنع دون شك بعض الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي الوقت المحدد، فإنه ينبغي الوفاء بتلك الالتزامات على سبيل الأولوية. وتتطلب التهديدات العالمية للأمن والسلام والرخاء حلولا عالمية ويجب التصدي لها من خلال

الأمم المتحدة. وهذه المهمة ستكون مستحيلة اذا لم تموَّل المنظمة بالشكل الصحيح.

١٣ - **السيد بروخوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن البوابة الإلكترونية التي تتيح آخر المعلومات عن حالة الاشتراكات من شأنها أن تسهِّل بقدر كبير عمل بعثات الدول الأعضاء. والانخفاض الحاصل في الديون المستحقة للمنظمة من البلدان المساهمة بقوات أمر إيجابي، لكنه من السابق لأوانه الحديث عن حل نهائي لمشكلة الديون هذه. وكما حدث في الماضي، فإن الجزء الأكبر من الأنصبة المقررة غير المسددة مستحقٌّ من عدد صغير من الدول الأعضاء.

١٤ - وأضاف قوله إن الدول الأعضاء تتحمل عبئا ماليا في وقت يشهد ظروفا اقتصادية محلية غير مستقرة، وبالتالي يمكنها، بل ينبغي لها، أن تتوقع من الأمانة العامة أن تبذل قصارى الجهود لوضع خطط مالية رشيدة وتوقعات معقولة للموارد البشرية والمالية اللازمة للاضطلاع بالولايات الموافق عليها. وتسديد الاشتراكات المقررة كامل في الوقت المحدد ودون شروط هو الأمر الوحيد الذي سيمكن المنظمة من التصدي للتحديات والتهديدات بمصداقية والقيام بالمشاريع والبرامج التي أوكلتها إليها الدول الأعضاء.

١٥ - **السيد سوغيورا** (اليابان): قال إن كل دولة من الدول الأعضاء لا تزال مسؤولة عن دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. وقد أوفت اليابان بإخلاص هذا الالتزام، على الرغم من الحالة المالية المحلية الصعبة وإعادة النظر بصفة جوهرية في الإنفاق الحكومي. وقد يعزى التحسُّن العام في الحالة النقدية للمنظمة إلى الجهود المماثلة التي بذلتها دول أعضاء أخرى. وتأمل اليابان ألا تُستخدم الاشتراكات الهامة، التي لم تسدد بعد لتغطية تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠١٠، لتبرير التأخر في التنفيذ أو تقديم طلبات للحصول على موارد إضافية.

١٦ - **السيد بيغ** (الهند): قال إن دفع الاشتراكات المقررة كاملة في الوقت المحدد وبدون شروط واجب أساسي على كل دولة من الدول الأعضاء، نص عليه ميثاق المنظمة. ويتوقف الوفاء بكفاءة وفعالية بالولايات التي أوكلتها الدول الأعضاء للمنظمة على توفير الموارد الكافي في الوقت المناسب لهذا الغرض.

١٧ - وفي حين ينبغي النظر بعين العطف إلى الدول الأعضاء غير القادرة على دفع اشتراكاتها المقررة بسبب ظروف خارجة عن سيطرتها، فإن الاشتراكات المقررة غير المسددة لا تزال مرتفعة على نحو لا يمكن القبول به. وقال إن الهند، باعتبارها من المساهمين الرئيسيين بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات في عمليات حفظ السلام، تعرب عن القلق إزاء الاتجاه السلبي المستمر المتمثل في تزايد المتأخرات المستحقة لميزانية حفظ السلام. وفي حين أن الدورة المالية لعمليات حفظ السلام والجداول الزمنية المتفاوتة تؤثر على تقييم الحالة، فالحقيقة لا تزال أن نسبة ٣٤ في المائة من المتأخرات تتركز لدى دولتين عضوين فقط بينما تتركز نسبة أخرى قدرها ٤١ في المائة لدى مجموعة تضم سبع دول أعضاء، عدة دول منها هي دول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

١٨ - وعلى الرغم من انخفاض مستوى الديون المستحقة للدول الأعضاء المشاركة في عمليات حفظ السلام، فإن التأخر في الدفع والامتناع عن الدفع أمر لا يمكن تحمله في المدى الطويل، ويجب معالجته كمسألة ذات أولوية. وقد كان التزام الهند بحفظ السلام وليد إيمانها واقتناعها بمبادئ ميثاق المنظمة ومقاصده. غير أن حكومتها مسؤولة أمام الشعب والبرلمان، ويجب عليها أن تبرر سبب تأخر السداد

ومدته. وإذا ظلت هذه الحالة دون علاج، فيمكن أن ترفض الهيئتان التشريعية والبرلمانية دعم عمليات حفظ السلام.

١٩ - واستطرد قائلا إن الهند لا تزال تشعر بالقلق إزاء تركز الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع فئات الميزانية، حيث تُعزى نسبة ٨٨ في المائة من المتأخرات للميزانية العادية ونسبة ٦٨ في المائة من المتأخرات المستحقة للمحكمتين الدوليتين إلى دولة عضو واحدة. وهي تحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لديها الوسائل اللازمة، على الوفاء بالتزاماتها المالية، وضمان تمتع المنظمة بصحة مالية جيدة، في حل من كل ديْن، وأن تكون قادرة على مواصلة الإدارة الحصيفة لشؤون الميزانية والمالية.

٢٠ - **السيد روزاليس دياز** (نيكاراغوا): قال إنه لا يمكن مواجهة التحديات التي تعترض السلام والتنمية إلا من خلال تعزيز التعددية وتزويد الأمم المتحدة بالموارد المالية اللازمة. ومن المفارقات أن بعض الدول الأعضاء راكمت عليها متأخرات كبيرة في المدفوعات للميزانية العادية، لكنها مع ذلك تقدم تبرعات سخية تنطوي على شروط تحيد أحياناً بالولايات التشريعية عن غاياتها. وعلاوة على ذلك، فقد أدت تريليونات الدولارات التي أُنفقت على إنقاذ نظام اقتصادي جائر يتسبب في ملايين الوفيات كل عام إلى تضاؤل الاشتراكات المقررة لأي دولة من الدول الأعضاء.

٢١ - وقال إن الميثاق يلزم بشكل واضح جميع الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط حتى يتسنى للمنظمة أداء ولاياتها. ولذلك فإن من دواعي القلق أن نسبة ٨٨ في المائة من المتأخرات المستحقة للميزانية العادية يدين بها المساهم الرئيسي للمنظمة وبالتالي فهو المدين الرئيسي. ومما يثير القلق أكثر هو تضاعف المتأخرات في ميزانية حفظ السلام في عام واحد وتركزها لدى الدول الأعضاء التي أسند إليها منصب العضوية الدائمة في مجلس الأمن الذي تتولاه مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين.

٢٢ - وأوضح أنه لا يجدر بأية دولة لم تف بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة، أو تجعل من الصعب على دول أخرى القيام بذلك، أن تشير إلى أوجه القصور في الإدارة باعتبارها سبب عدم الكفاءة داخل المنظمة. وقد حان الوقت لرفع هذا الحظر الظالم وغير العقلاني نهائياً والذي منع كوبا من دفع اشتراكاتها المقررة عن طريق وضع عدد لا يحصى من العقبات في طريقها. وقد حان الوقت لطوي صفحة فصل من التاريخ ظل قائماً كذكرى حزينة من حرب باردة يبدو أن لا نهاية لها.

٢٣ - وقال إن وضع الميزانية العادية سيتحسن كثيرا إذا تم إنشاء حساب مستقل للبعثات السياسية الخاصة، التي زادت تكلفتها في ١٠ سنوات فقط من ١٠٠ مليون دولار إلى ما يقدر بمبلغ ١,٢٧ بليون دولار. وبدون البلدان المساهمة بقوات، حيث غالبيتها العظمى من البلدان النامية، لن تكون هناك أي عمليات لحفظ السلام. وينبغي أن تُسدد لها تكاليف خدماتها باعتبارها مسألة ذات أولوية.

٢٤ - واستطرد بالقول إن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون قوية وفعالة عندما تكون شؤونها المالية غير مستقرة. ونيكاراغوا، رغم أنها بلاد صغيرة ولكنها ذات كرامة تواجه العديد من التحديات، دفعت أنصبتها المقررة كاملة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وستواصل الوفاء بالتزاماتها على الرغم من العبء الواقع على كاهل ميزانيتها الوطنية والحاجة إلى القضاء على الفقر في البلاد.

٢٥ - **السيد بوي ثي جيانغ** (فييت نام): قال إن الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والانتعاش غير المتكافئ هو ما يوضح سبب عدم تمكن بعض البلدان،

ولا سيما البلدان النامية، من دفع بعض من أنصبتها المقررة. ويجب تزويد الأمم المتحدة بموارد كافية في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها لضمان تنفيذ جميع ولاياتها، ولذلك من الضروري أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها، ولا سيما الدول المساهمة الرئيسية منها. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى التفاهم والتعاون والمساعدة المالية المناسبة لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على تجاوز الآثار المباشرة والطويلة الأجل لهذه الأزمة. وفي هذا الصدد، يجب على الأمانة العامة أن تواصل تحسين المساءلة والكفاءة من أجل الاستفادة بشكل أفضل من مواردها الشحيحة على نحو متزايد، والقضاء على التبذير والازدواجية.

٢٦ - **السيد نونييز موسكيرا** (كوبا): قال إنه لأمر له مدلوله أن أكبر حصة من الأنصبة المقررة غير المدفوعة هي مستحقةٌ على دولة عضو واحدة، دولة استفادت أيضا من أعظم تشويه في المنهجية المعتمدة لحساب الأنصبة المقررة. لذا ينبغي الوفاء بالالتزامات المالية كاملة وفي الوقت المحدد ودون شروط. ومعظم الدول التي عانت من انخفاض في قدرتها على الدفع هي ضحايا الأزمة الاقتصادية، وليست سببا لها.

٢٧ - وقال إن كوبا، على الرغم من التحديات التي تواجهها بوصفها من البلدان النامية وضحية للأزمة، تظل ملتزمة بالتعددية من خلال المشاركة بنشاط في الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتها المالية. وقد دفعت أنصبتها المقررة كاملة في إطار الميزانية العادية والمخطط العام لتجديد مباني المقر وسددت جزئيا أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين وعمليات حفظ السلام على الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم والإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة. ولأنها غير قادرة على استخدام دولار الولايات المتحدة أو إجراء تحويلات مالية، فإن مدفوعاتها تخضع لتقلبات العملة ويجب أن تتم عن طريق طرف ثالث. وينتهك هذا الحظر القواعد القانونية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، ويمثل العقبة الرئيسية أمام التنمية المستدامة في كوبا. وقد ذهبت أدراج الرياح نداءات الجمعية العامة المتكررة لوضع حد له.

٢٨ - ومن المقلق أن نحو ثلاثة أرباع الزيادة المقترحة في الميزانية العادية خلال الدورة الحالية تتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، وهو ما من شأنه أن يوسِّع الخلل في الميزانية العادية على حساب أنشطة التنمية. ويجب تعزيز الدعامة الإنمائية للمنظمة لما فيه مصلحة السلام والأمن: فاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الأسباب الكامنة وراء العديد من الصراعات، ولكن بالرغم من ذلك وُجهت موارد غير كافية نحو تلبية تلك الاحتياجات. ويمكن حل العديد من المشاكل بواسطة جزء واحد فقط من المبالغ المخصصة للإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم.

٢٩ - وختاماً، رحب بإنشاء البوابة الإلكترونية التي ستمكن الدول الأعضاء من تتبع حالة اشتراكاتها.

٣٠ - **السيد وانغ مِن** (الصين): قال إن المجتمع الدولي، في ظل الوضع الدولي المعقد في الوقت الراهن، بات يتطلع بشكل متزايد إلى الأمم المتحدة للحفاظ على السلام وتعزيز التنمية. وينبغي أن يقابل العدد المتزايد من المهام التي يتوقع من المنظمة أن تؤديها زيادة في تمويلها. وما لم تف الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، فإن ميزانيتها ستكون مجرد وثيقة ليست لها أية قوة إلزامية ولن يكون هناك تمويل يمكن الاعتماد عليه للقيام بالمهام الموكلة إليها.

٣١ - وفي معرض الإشارة إلى أن عددا صغيرا من البلدان المتقدمة هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من المتأخرات، وخاصة بالنسبة لميزانيات عمليات حفظ السلام، قال إن العديد من الدول الأعضاء - البلدان النامية على وجه الخصوص - أجهدت نفسها للوفاء بالتزاماتها المالية على

الرغم من القيود المالية العديدة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية والكوارث الطبيعية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تحذو حذوها من خلال دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

٣٢ - وفي الوقت نفسه، قال إنه ينبغي للأمانة العامة أن تعزز إدارة الميزانيات، وتقوم بإنفاذ مبدأ المساءلة، والامتثال بصرامة لنظامها المالي وقواعدها المالية، واتخاذ تدابير لتوفير التكاليف حيثما أمكن ذلك، وتحقيق أقصى قدر من حيث النواتج والكفاءة. وينبغي أن تعزز جهود الإصلاح الإدارة والتنفيذ الفعالين للبرامج والأنشطة دون زيادة في عدد الموظفين والموارد، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تضخم البيروقراطية.

٣٣ - وأوضح أن الصين، كبلد يشهد انخفاض نصيب الفرد من الدخل، تواجه صعوبات مالية للأسباب التي شرحها من قبل. ومع ذلك، فقد سددت بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وستسعى جاهدة لدفع الرصيد المتبقي من أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام بحلول نهاية العام.

٣٤ - **السيدة كورتي** (الأرجنتين): قالت إن اضطلاع الأمم المتحدة بولاياتها يتوقف على صحتها المالية؛ ومن ثم ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية للمنظمة دون شروط. لكن للأسف، جعلت ظروف خارجة عن السيطرة على بعض الدول، بما فيها بلدها، في بعض الأحيان من المستحيل بالنسبة لها دفع أنصبتها المقررة.

٣٥ - ومن دواعي القلق أن معظم المبلغ الإجمالي المستحَق الدفع في إطار ميزانيات عمليات حفظ السلام يُعزى إلى دولة عضو واحدة. وأثنت على الأمانة العامة لما تبذله من جهود لاستيفاء المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات في المواعيد المحددة، وتأمل في أن تستمر هذه الجهود. وينبغي للدول الأعضاء مضاعفة جهودها لدفع أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام بحيث يمكن للأمانة العامة أن تسدد ما عليها من مدفوعات في المواعيد المحددة.

٣٦ - وأضافت قولها إن حكومتها بذلت مؤخراً جهوداً جبارة لسداد الديون المستحقة للمنظمة والتي كانت مدينة لها بها لعدة سنوات. وقد سددت الآن كل المدفوعات المتعلقة بالسنوات السابقة. أما بالنسبة للسنة الحالية، فقد دفعت الأرجنتين أنصبتها المقررة كاملة للمخطط العام والمحكمتين الدوليتين، ودفعت الأرصدة غير المسددة لعدد من بعثات حفظ السلام وستحاول إتمام مدفوعاتها الأخرى بحلول نهاية العام. وأعربت عن امتنانها لإنشاء البوابة الإلكترونية التي سمحت لحكومتها بتتبع حالة الاشتراكات على الإنترنت.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.